التطـرف العنيـف وإنعكاسـه علـى منظومة الأمن المجتمعي العراقي

أ.م.د. رنا مولود شاكر (*)

المقدمة

إن ظاهرة التطرف العنيف في عالم اليوم من أكثر الظواهر التي تهدد الأمن والسلم المجتمعي، علـى الرغم أنها ليسـت ظاهرة جديـدة إذ تمتد جذورها الى عمق التاريخ الحضاري للإنسانية التي، أدت في نشر الفوضى والحروب ودمرت حقـوق وحريـات وحيـاة المجتمعات وسـلبت وجودهم وتاريخهـم وهوياتهم في أحيان كثيرة بسبب الهجرة والنزوح القسري لأماكن أو دول أخـرى نتيجة لغياب الأمن والسـلام، ونجد أن مخاطر هذه الظاهرة تضاعفت في ظل العصر الرقمـي وأخـذت مؤثراتها تتجه نحـو مدايات أبعد مما سـبق، لاسيما أن الجماعات المتطرفة أسـتغلت التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الإجتماعي المختلفة للترويج لأفكارهم ووظفتها لصالح نشـر خطاب الكراهية والعودة لأنتهاج سـلوكيات قائمة على رفض قبـول الآخر، مما هـدد القيـم والمبـادئ الأخلاقيـة والمجتمعيـة القائمة على أسـاس إحترام الجميع وأن أختلف معه في صورته أوشـكله أو توجهـه الديني أو القومـي أو الثقافي وحتى السياسـي.العراق من أكثر الدول تضررا من ظاهرة التطرف العنيف بعـد عملية التغيير السياسـي لعـام ٢٠٠٣، إذ عـد الأنفتـاح علـى أدوات التواصـل الرقمي مع غيـاب التنظيم والرقابـة الحكومية للفضاء الألكترونـي سـبباً رئيسـاً لتغلغـل الجماعات الأرهابية في مختلف مناطقه وإعتمدت أساليب عديدة لترسيخ الفكر المتطرف داخل المجتمع، أبرزهـا عملياتـه الإجرامية الموجهـة ضـد المدنيين وترويعهم بشـكل دائـم والتي بدورها أسـهمت ببروز ردود فعل عكسـية مابين فئات المجتمـع علـى المسـتوى الفكري والسـلوكي أنعكسـت سـلبا على واقـع التسـامح والتعايش السـلمي بينهم، من هنـا بـدأت منظومة الأمن المجتمعـي تتعـرض للتصـدع تمثل بأنتشـار خطـاب الكراهية والتعصب بمختلف مسـمياته والتشـجيع على إستخدام العنف وممارسته ضد الآخريـن لمجـرد الأختـلاف معهم فـي الفكر والـرأي ، هذه الأوضاع لم تهدد الأمن الوطني للعـراق ضـوء العقـد الماضي وحسـب وأنما بـدأت بهدم المنظومة القيمية الجامعة والموحدة

(*) جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

rana.mawlood@gmail.com

للحمة النسيج العراقي، وأصبح أمنه وسلامته معرضاً للتهديد لهيمنة الفكر المتطرف لبعض الجماعات من داخل المجتمع، التي إنحرف سلوكها وفضلت إستخدام القوة العنيفة بدلا من الحوار في تعاطيها مع قضاياه المختلفة ، وهذا الأمر أستغله داعش الأرهابي لأبعد الحدود وأستطاع تدريجياً من توظيفه لصالح مخططاته التي نفذها لأحتلال العديد من المحافظات لعام ٢٠١٤، وشكلت تلك الفترة التحدي الأكبر لملف حماية وتعزيز التعدد الثقافي والتنوع الأجتماعي الذي يتميز به العراق.

الفرضية: أن إذكاء حالة الصراع الفكري وغياب ثقافة الحوار ما بعد عملية التغيير السياسي، أدى لزعزعة النظام القيمي والمسؤولية الأخلاقية ما بين أفراد المجتمع، مما أسهم بأنتشار ظاهرة التطرف العنيف وممارسة سلوكيات لاعقلانية أنعكست مخرجاتها مباشرة نحو إضطراب وتهديد منظومة الأمن المجتمعي في العراق.

هيكلية البحث:

قسمت البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول: عوامل تنامي التطرف العنيف في العراق.

المبحث الثاني: مسارات مكافحة التطرف العنيف لتعزيز السلم والأمن المجتمعي.

المبحث الأول: عوامل تنامي التطرف العنيف في العراق

أن التطرف العنيف ظاهرة عالمية منتشرة في مختلف المجتمعات ويتخذ صورا وتوجهات متعددة، لذا يعرفها البعض بأنها « بوابة لنشر الكراهية على المستوى الفردي والجماعي ومنها تولد مظاهر ممارسة العنف المجتمعي بسبب رفض حالة التنوع وعدم تقبل الآخر وتدفع الآخرين لإنتهاج سلوكيات تتضمن أشكال متعددة للعنف للتعبير عن ذلك مما يهدد طبيعة القيم المجتمعية الناظمة للأستقرار والسلام»[١]، وتحدث مظاهر التطرف العنيف وتزداد خطورتها بهذا الشكل عندما تتعرض المجتمعات والتي تمتلك رصيد كبير من المعاناة والهشاشة في البنية الفكرية ,الثقافية والإجتماعية والأقتصادية لتغيير مفاجيء بسبب الحروب أو الأنقلابات العسكرية أو الثورات الشعبية، وعندها تولد بيئة خصبة لنشاط عمليات التطرف العنيف تجاه الآخرين ومواقفهم وتوجهاتهم سواء السابقة أو اللاحقة لما بعد التغيير، لذا يشير الى التطرف العنيف أنه كل "تفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل متعتقدات وتوجهات الآخر ولا يتفاعل معها وفق نهج التسامح لرفضه للمنظومة الفكرية القيمية والثقافية المتعارف عليها في المجتمع والأنحراف عنها عبر الترويج لأفكاره المتشددة ونشرها أو عن طريق ممارسة أفعال سلوكية سلبية تخالف النظام العام والقانون وتهدد سلامة الجميع"[٢].

نجد أن هذه الظاهرة أنتشرت في العراق بعد إحتلاله العام ٢٠٠٣ إذ ظهرت بعض الأفكار والممارسات السلوكية غير المنضبطة والمخالفة للنظام القانوني والأجتماعي، وعدها آنذاك المتخصصين في الدراسات الإجتماعية والنفسية أنها مجرد ردود أفعال للعديد من الجماهير الشعبية للتعبير عن الظلم والتهميش الذي عانوا منه ضوء الحكم الدكتاتوري السابق، لكن بروز مظاهر خطرة للتطرف العنيف بدأت منذ لعام ٢٠٠٦ أدت الى تهديد الأمن والسلم الإجتماعي في مختلف محافظاته وبصور لم نشهدها من قبل، يكشف لنا أمرين **الأول أن تلك الظاهرة لم**

تتفشَ في المجتمع بفعل إنتقالها بعد الأحتلال الأمريكي وانما كـــان لها جذور كامنة أرتبطت بالأساليب المتطرفة لأستخدام القوة المفرطة من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة للحكم لكل من يعارض السلطة وتوجهاتها بالفكر والرأي، ولأن تلك الأنظمة إســتخدمت أدوات العنف لدرجة التطرف لاســيما في عهد النظام الدكتاتوري لم تستطع الظهور بشكل علني وواضح، لذلك بعد الفوضى الأمنية والسياسية وغياب سيادة القانون برزت للعلن الكثير من مظاهر التطرف العنيف مجتمعياً، وتــم إســتغلالها وتوظيفها من قبل الأحتلال الأمريكي لتمرير أجندات معينة تخدم مصالحها الأستراتيجة العليا في المنطقة وهو ما ضاعف من ترسيخ هذه الظاهرة في العراق، **أما الثانـــي فهو يؤكد لنا أن التطرف العنيف** ليس مرتبــط دائما بالتنظيمات الأرهابية ذات الطابع الديني في العــراق (القاعدة، داعش الأرهابي، جيش أنصار السنة، جيش الطائفة المنصورة)، لأن «التطرف العنيف طالما يبقى ضمن حدود الفكر المتشــدد كجزء من الإعتقاد الراسخ بتلك الأفــكار وتمت المجاهرة بها ســواء تبناها فرد أو جماعة معينة فأن القانــون لايعاقب عليها ولايجرمها لأنها جــزء من حرية الرأي والتعبير طالما لاتهدد أمن المجتمع، أما الأرهاب يرتبط بالفعل المهدد لحياة الناس ويجرمه القانون بأشد العقوبات»[٣]، ومعنى ذلك أن التطرف العنيف متى ماتحول من جانبه الفكري الى الممارســة الفعلية للعنف يصبح أرهاباً.

مــن هنا نرى أن التطــرف العنيف في العراق له أوجه وأرتباطــات متعددة وليس فقط مرتبط بالجماعــات الأرهابية وتنظيماته، إذ تشــظت توجهاته وتفرعت كثيرا بفعل المتغيرات المختلفة التي طرأت على المجتمــع بعد عملية التغيير السياسي، وهناك قوى وجماعات سياسية تتبنى التطرف العنيف للتعبير عن أفكارها الأيديولوجية أو السياسية، كما كرست المحاصصة الطائفية منذ عهد حكم المجلس الأنتقالي لبروز توجهات متطرفــة عنيفة علــى المســتوى الأقتصادي والإجتماعي، في حــال لو تعرضت مصالحها الفئوية لأي تغيير فأنها لاتتوانى عن ممارســة سلوكيات متطرفة، من شأنها أن تهدد منظومة الأمــن المجتمعي عبر نشــر مظاهر العنف وإســتخدامه تحت مســمى الدفاع عن حقوقها وإستحقاقاتها وأن كانت مخالفة للقانون العراقي، لكنهــا مبررة وفق منظورهــم الفكري المتطرف والذي أخــذ يقوى يوماً بعد يوم بفعل إنتشــار الفســاد المالي والإداري وضعف ســيادة وقوة القانون، وقبل الحديث بشكل مفصل عن عوامل تنامي التطرف العنيف في العراق علينا معرفة أشــكاله ومن ثم تتبع أسباب أنتشــاره وتأثيره الخطير على الســلم والأمــن المجتمعي على الوفق الآتي :

أولا: أشكال التطرف العنيف

يعد التطرف ظاهرة مرفوضــة إجتماعياً لأنها تشــكل خروج عن القيم والمبــادئ العامة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، وفي المجتمعات الديمقراطية تتعامل مع الأفراد المتطرفيــن من جانب حقهم فــي إختيار نمط حيــاة أو معتقد معين طالما توجهات المتطرف تبقى ضمن أطار الرأي وحقه في حرية التعبير عن إختياراتــه تلك ولا تتعدى حــدود مخالفة القوانيــن وإحداث أذى معيــن بالمحيطين به، فــأن القانــون لايجرمه ولا يعاقــب عليه لكنه يظل منبوذ مجتمعياً، أمــا أذ تحولت توجهاته المتطرفــة من جانبها الفكري للســلوكي وأدت للتشــجيع على ممارســة أنشــطة معادية أو الأقدام على أفعال عنيفة مؤذية تجاه شــخص

ما أو جماعة معينة من شأنها أن تحدث ضرراً على حياة وأمن المجتمع عندها يتحول ذلك الفعل لتطرف عنيف، حينها تصنف أفعاله أنها ممارسات إجرامية تخل بالنظام العام وسلامته، ومسألة تحديد طبيعة نوع جريمة المرتكبة لحالة العنف تلك والعقاب المترتب عليها يتم وفق القانون الداخلي وهو يختلف من مجتمع لآخر، إذ يتم تحديد وتصنيف أنواع أعمال التطرف العنيف وفق القوانين الخاصة والتي تتماشى مع تقاليدهم ومبادئهم وتوجهاتهم ، ولنفهم خصوصية تجريم تلك الأفعال التي يمارسها المتطرفون حسب طبيعة كل مجتمع، يجب أن نحدد أشكال التطرف العنيف لنفهم مدى تأثيرها وخطورتها على أمن المجتمعات ويمكن أن نذكر أهمها بالآتي:

١-**التطرف الفكري:** يمثل أعلى درجات التشدد والتعصب في الأفكار والآراء والتوجهات، لذا يعرفه المختصون بالدرسات الإجتماعية والسلوكية أنه «حالة من الأنغلاق الفكري تدفع الأنسان للتفكير بما يحيطه بشكل لاعقلاني وغير متوازن لدرجة تجعله يرى أن ما يفكر أو يؤمن به هو الأصح بشكل مطلق ولهذا هو يرفض الأراء المخالفة لتوجهاته والتحاور معها وكلما تضاعفت تلك الأصوات أرتفعت حدة مغالاته الى حد الأنحراف الذي يقوده في النهاية نحو إستخدام التعنيف أو العنف»[٤]، أن المتطرفين من هذا النوع يتبنون دوما أفكاراً غير سليمة بعضها يخالف القواعد العامة المتعارف عليها في أي مجتمع، لذا لاتصنف على أنها خطيرة ولا يمكن إعتبارها جريمة خطرة تهدد الأمن العام ، لكن تلك الأفكار متى ما إنحرفت وتحولت لأفعال تضر المتطرف ذاته أو الأخرين لاسيما إذ رافقها أعمال عنف سواء بحدها الأدنى مثل نشر خطاب الكراهية أو تهديد جماعة بسبب أصولها الدينية أو الأثنية أو القومية وغيرها، أو بحدها الأعلى مثل تخريب الممتلكات العامة أو الخاصة وصولا للقيام بأعمال القتل والتهجير إذ تمثل الأنعكاس الأخطر لشكل التطرف الفكري على أرض الواقع ليتحول الى تهديد فعلي لمنظومة الأمن المجتمعي.

٢- **التطرف الديني:** هو أعلى درجات الجمود العقائدي والتعصب الشديد تجاه الأخر من الديانات الأخرى وتمتد جذور هذا النوع من التطرف الى عمق وجود مختلف الديانات الأبراهيمية(اليهودية مثل جماعة الحريديون وجباية الثمن وأمناء الهيكل،المسيحية مثل جيش الرب وفينس الكهنوتية، والأسلام مثل جبهة النصرة والجهاد والتوحيد وداعش الأرهابي) وغير الأبراهيمية (الهندوسية مثل الهندوتفا والبوذية مثل حركة «٩٦٩» وبودو بالا سينا والسيخية مثل حركة خاليستان)، والصراع الديني ما بين المجتمعات أدى على مر التاريخ الى أنهاء الحضارات والأمبراطوريات وكل أشكال الحياة المستقرة، لأنه الغى لغة العقل في التفاعل الأنساني وشجع على أستخدام القوة والعنف سعياً من قبل كل طرف متصارع لأثبات صحة ما يؤمن به وفرضه على الجميع.

لذا يعرفه البعض أنه الأنحراف الأعمى عن المسار الحقيقي « للدين ومعتقداته وقيمه الأنسانية العليا لأنه يرفض معايير عدة مثل العدل والمساواة والأنصاف لذا يميل المتطرفون على أساس الدين لفرض أرائهم بالقوة ويعمدون لتقييد المجتمع ومنعه من التفكير والتعبير عن دينهم وممارسة طقوسهم وشعائرهم بحرية مما يقود نحو ولادة صراعات عنيفة مستمرة تصل لحد تكفير الآخرين وتعريض حياتهم

لخطر الموت»[٥]، ان هـذا النوع من التطرف قـد تضاعفت مخاطره في الأونـة الأخيرة، إذ بـرزت جماعات دينية مسـيحية متطرفة تهدد الأقليات المسـلمة الموجودة فـي الدول غير الإسلامية وتعاديهم وتهدد وجودهم[*]، ونجد أن هذا التطرف لايرتبط فقط بالجماعات الأرهابية ذات التوجه الديني المختلف وحسـب، وأنما له تفرعـات متعددة من نفس الدين ذاته وتسـمى بالتطرف المذهبي[*] وقد تفاقمت ذروة مخاطره وبدأت تهدد التعايش السـلمي على مسـتوى المجتمع الواحد، لاسـيما في ظل المجتمعات التي تعاني من غياب سـيادة القانون بسـبب وجود مشـكلات أمنية وعدم إستقرار سياسي، لذلك إسـتمرار هذا النوع من التطرف سيؤدي لنتائج وخيمة على نظامه الأمني العام.

٣- التطرف السياسـي: يعد تمسـك الفرد أو الجماعات السياسـية بأفكار أيديولوجية معينة أو تبنيه لأتجاه سياسـي محـدد لحزب معين الى حد رفـض الحوار مع توجهات سياسـية أخـرى، وبالمقابـل يرفض أي نـوع من النقد تجـاه الأيديولوجية التي يؤمن بهـا من أبرز مظاهر التطرف السياسـي ويتميـز متطرفوه بأنهم جماعات تتسم بالتعصب والمناكفة لأنهم يحملـون «فكـرا أيديولوجياً مغلقـا ويرفضون سياسات التغيير التي تسعى حكوماتهم لتطبيقها كجزء من تحقيق التجديد في عمليات الأندماج الأجتماعي والسياسـي لذلك نظرتهم الأحادية والمتطرفة لتفكيرهم السياسي تشكل خطرا يهدد ثوابت التعايش السـلمي وأمن المجتمعات»[٦]، ونجـد ان أحزاب اليميـن المتطرف في أوروبا مثل (حزب التجمع الوطني الفرنسي) و (حزب من أجل الحرية الهولندي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثل (حركة باتريوت السياسية)، بدأت برفع سـقف مطالبها إذ أعلنت أنها تفضل عدم الحـوار مع الحكومة طالمـا لاتتحقق مطالبها وأهدافهـا وتدعم أقصاء مـن يختلف معها في الفكر والهوية والثقافـة، وروجت لهذه الأفكار عبر خطابات الكراهية الموجـه تجاه القائمين على الحكومة من الأحزاب السياسـية الأخرى ومؤيديهـا أو التحريض على ممارسـة العنف عبر التمرد ضد الحكومة وقوانين الدولة.

ويرى البعض أن جماعات التطرف السياسـي في المجتمعـات غير الديمقراطيـة قد تصبح شـديدة الخطورة مقارنة مع جماعات التطرف الديني، عندما تشعر أنها قليلة التأثير ومعزولة إجتماعياً وسياسياً، لذا تتجه نحو ممارسة العنف بأخطر أشـكاله وتوجه نحـو الدولة ونظامها السياسـي لتغييره وأن كان بالقوة وبما يتناسب مع تصوراتهم وأهدافهم السياسية كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية والشرق الأوسط، وهنا يصبح تأثير أفعالهم "مساوي لخطر الجماعات الأرهابيـة لأنه يأتي من داخـل المجتمع بفعل أيديولوجيـة الأحزاب المتطرفـة الرافضة لفكرة التعدديـة الثقافيـة والدينية والأندمـاج معها وإنغلاقهم السياسـي سـيدفعهم لأرتكاب أفعال عنيفة تستهدف مصالح الدولة والمجتمع وتهدد كيانه الأمني وسـتبرر أفعالهـم على أنه دفاع عن حقوقهم وليس جريمة تنتهك حقوق وحريات الأخريـن"[٧]، أن أنتشـار مظاهـر التطرف السياسي في المجتمعات المختلفة يعد وبحسب الخبراء في مجال مكافحـة التطرف والأرهاب أحد أذرع نمو الأرهاب الداخلي في تلك الدول، لاسيما أن نشاطهم أنتقل من جانبه الأيديولوجي الى ممارسة إعمال إجرامية ذات دوافع سياسية بحته وجهت ضد الحكومة ومؤسساتها العامة، وهو ما ينـذر بمضاعفة خطـر تهديد الحياة الآمنة لهم.

٤- التطرف الأجتماعي: ويقصد به « الخروج عن المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة المنظمة لحياة المجتمع، وأيضا يعني الغلو والأسراف في التعامل مع المتغيرات التي تطرأ على القضايا الإجتماعية التي تواجه الفرد ضوء حياته «[٨]، ومعنى ذلك أن هذا النوع من التطرف يأخذ منحيين:

الأول يتعلق بتبني أفكار أو سلوكيات تخالف النظام العام القائم لأي مجتمع، لدرجة الأنحراف حتى عن الفطرة الأنسانية السليمة وليس فقط ممارسة أفعال تخالف نظام القيم والمبادئ الأصيلة، ومن أبرز الأمثلة عليها قبول العديد من المجتمعات التفاعل مع المثليين ومنحهم حقوق ومكانة خاصة للتعامل معهم في الحياة العامة لدرجة أن القانون منحهم حق تكوين تجمعات لهم تعرف «بمجتمع الميم»[*]، ونمو مثل هذه الحالات بكثرة في الآونة الأخيرة يمثل أنحراف وتطرف اجتماعي خطير يهدد الفطرة الطبيعية للبشرية التي يرفضها العقل السوي والأديان السماوية المختلفة.

أما المنحى الثاني فيرتبط بدرجات مختلفة من التعصب والتشدد تجاه عمليات التجديد التي تطرأ على قضايا إجتماعية معينة، وفي غالبيتها تكون لصالح تطور وتقدم الحالة العامة للجميع، لكن الفئة الأكبر منهم ترفضها وتنظر لها بعدم الثقة وتعدها تجاوزا على موروثها التقليدي الذي نشأ عليه آبائهم، وهنا تظهر للعيان مزايا التطرف إجتماعياً إذ يتسم بعدم العقلانية وينظر لصورة أي تغيير بعدم الثقة والميل نحو التسلط أو ممارسة أشكال متعددة من العنف لفرض أفكارهم ومبادئهم بالقوة تجاه الأخرين، ومن الأمثلة على ذلك رفض الغاء زواج القاصرات وختان الأناث والسماح للفتيات بالتعليم ومنح المرأة حق تولي الوظائف العامة وغيرها، وعلى الرغم من ظهور العديد من الأدلة الشرعية والعلمية التي تثبت أن تلك الأفعال وممارستها هي جزء من أعراف الموروث التقليدي، ولا علاقة لها بالدين وتخالف القانون وتصنف ضمن أنتهاكات حقوق الأنسان، لكننا نجد أن عملية إستجابة الفرد أو الجماعة تجاهها لاسيما في المجتمعات الشرقية تميل بأتجاه التمسك بأفكارهم ومعتقداتهم الى حد التطرف ورفض تغييرها، ويعد إستخدام العنف الشديد أحد أدوات الدفاع المشروعة عن معتقداتهم مما يجعل التطرف الإجتماعي حالة مستمرة لديهم.

ثانيا: أسباب أنتشار ظاهرة التطرف العنيف :

أن الهدف من عملية التحول السياسي في العراق وإعلان دستور دائم لها عام (٢٠٠٥)، ليس فقط إقامة نظام حكم ديمقراطي وفصل وظيفي مستقل ما بين السلطات الثلاث لضمان عدم عودة أي نظام دكتاتوري كما السابق، وأنما سعى نحو ترسيخ عملية بناء مجتمع متجانس يحترم ويحافظ على صور التعايش السلمي ويمتلك مقومات عالية من الوعي تمكنه لاحقا من بناء دولة القانون والمؤسسات، وأيضا تمكينه من المشاركة السياسية بفاعلية عبر خلق علاقات متوازنة بين السلطة والمجتمع والأخير يمتلك بفعل وعيه ونضوجه السياسي أدوات عدة يعمل على توظيفها لتصبح مخرجات العملية السياسية مكرسة بالكامل للصالح العام.

لكن هذا الهدف لم يتحقق لأن «الصراعات الحزبية والفئوية ما بين القوى الحاكمة للوصول لمكاسبها الخاصة وعلى حساب المصلحة العامة للشعب، أدى لزعزعة الأستقرار السياسي لعدم تمكنها من تحقيق التوازن ما بين حقوق المجتمع وواجباتها كجهات مسؤولة عن إدارة

الدولـــة»[٩]، ونتيجة لذلـــك تأزمت علاقة الثقة مع الســـلطة وتضاعفت حالة الأحباط ما بين الأوســـاط الشعبية تجاه تلك القوى لأنها أهدرت مـــوارد ومقـــدرات العـــراق، وعرضـــت الدولة لمشكلات أمنية وإقتصادية خطيرة وحولتها لبيئة خصبة لنمـــو مظاهر التطرف العنيف، ويمكن أن نحدد أبرز الأسباب لتنامي هذا الظاهرة في العراق بالآتي:

١- ســـوء إدارة ملـــف التعـــدد والتنـــوع من الحكومـــة الفيدرالية: أن الأنظمة الفيدرالية في عالمنـــا المعاصـــر تعد من أكثـــر الدول التي حققت نجاحاً ملموساً في إدارتها لملف التعدد والتنوع، وأســـتطاعت ضمان الإزدهار والتقدم الدائم في مختلف المجالات وليس فقط الوصول للأســـتقرار السياسي، أما العراق كدولة فيدرالية فإنه فشـــل بتعامله مع هـــذا الملف لأن القوى السياسية الحاكمة إدارته وفق مبدأ المحاصصة والمكاســـب السياســـية، لا وفق مبدأ التوازنات المجتمعيـــة والأثنية والقوميـــة ومراعاة وإحترام حقـــوق الجميع، وعَـــدَ غياب نضـــوج الوعي السياسي لتلك القوى بسبب هيمنة مورثها الفكري والأيديولوجي والتاريخي دفعته لذلك الأمر، مما أنعكست على آليات إستراتيجية إدارة هذا الملف ويتجلى بوضوح عبر خطابها السياسي المتسم باللاعقلانيـــة لأنه يعبر عـــن توجهات منظور تلك القـــوى لا المصلحة الوطنية، مما أســـهم بزيادة حالة الأقصـــاء والتهميش لفئات مختلفة من المجتمع، بســـبب إعتمادها على نوعين من سياســـية التعامل مع مختلف تلك الفئات فأما تخضعها للتذويب القسري لتقترب من منظورها أو تتبناه مجبـــرة، أو تعمل على أقصاء وحتى الغاء وجود كل من يختلف عنها، وكلا النوعين يمثلان أمتداد مارسته من قبل الأنظمة السياسية الســـابقة لحكم العراق مما يعنـــي أن توجهات الحكومات المتعاقبة مـــا بعد العام ٢٠٠٥، لم تختلف عنها بشـــيء، وفضلت إســـتخدام نفس السياسات الســـابقة وربما أكثر إنغلاقاً وتشدداً منهـــا، لأنها عمدت الى تطبيق نموذج الصراع العنيف فـــي إدارتها للملف، بـــدلا من نموذج التوازن المتجانـــس الذي يمثل الأســـتراتيجية المشـــتركة التي طبقتها الدول الفيدرالية الأخرى وأبـــرز مميزاتها هو الأعتـــراف بحقوق الآخر وتحديد واجباته ضمن أطار تلك الحقوق ومنحه الحرية المتكاملة للمشاركة في العملية السياسية وتمكينـــه في صنـــع وإتخاذ القـــرار بما يتعلق بالسياسات العامة للدولة.

أن عجز القوى السياســـية في فهم وإدراك أهمية التعاطي بشـــكل مغاير مع هـــذا الملف عمن سبقوها والتعامل معه بشكل أكثر توازن ومرونة، ووضع أســـاليب متجددة في إدارته يتوافق مع المتغيـــرات التي تحيط بالمجتمـــع العراقي منذ العـــام ٢٠٠٣، أدى فـــي النهاية الى "توظيفه بشكل سلبي لأن النظام السياسي القائم لم يحقق أي تمكين لمختلـــف التكوينات المجتمعية في مختلف المجالات مما أنعكس على الأســـتقرار السياســـي بســـبب كون النخب الحاكمة لديها ميـــول تصارعية عنيفة وقاســـية أكثر من تلك الميول السائدة في الوسط المجتمعي لدرجة أن شـــدة ذلك الصراع أنتقل من أوساط تلك النخب ليتفشى في عمق المجتمع العراقي كله"[١٠] وهذا أنتج سلســـلة من عدم الثقة بين جميع الأطراف المعنيـــة لدرجـــة حولت ذلك الصراع الشـــديد مجتمعيا لعدوى مـــن مظاهر التطرف العنيف بمختلف أشكاله.

٢- أميـــة التفكير في الخطـــاب الديني: أن الصراع السياســـي والإجتماعي بشقيه (الفكري والطائفي) الذي عاشه المجتمع العراقي بعد عام

٢٠٠٦، أســهم بظهور أنماط من التفكير على المستوى الديني تتميز بعدم قدرتها على التجديد أو الأنفتــاح على الأخر، والأفادة منه بشــكل إيجابــي يتوافق مع البنيــة الفكرية والمجتمعية التي تساعد على التطوير والتغيير نحو مستقبل أفضل، هذا الواقع أفرز توجه ذو إنغلاق وتشدد للخطاب الديني وهو أمر غريب لم تألفه ســابقاً البيئة العراقية المعروف عنها التسامح والأنفتاح المتــوزان والفاعل مع محيطها. ونجد أن بوادر أمية التفكيــر الديني من قبل بعض الجماعات الدينيــة المتطرفــة وهــي أما تكــون مرتبطة بأجندات سياســية داخليــة وخارجية، أو تتبنى أفكار دينية بأسلوب التقليد الأعمى للجماعات الســلفية والأرهابية المنتشرة حول العالم، فكان ظهورهــا بذلك الوقت تحديــداً جزء مخطط له لهدم التماسك الأجتماعي وتهديد أمنه وتعايشه السلمي.

ونقصــد بأميــة التفكير الدينــي ليس الجهل بالشريعة الأسلامية وأنما نقصد الجهل بالتفكير والتفسير لمقاصد ونصوص الشريعة، وتوظيفها بشــكل يخدم أهداف من يدعم وجودهم ليحصد من ورائهم المكاســب المرجــوة، وهذه الأمية تميــزت بالتشــدد والتعصب الفكــري والدعوة لممارســة أفعال عنيفة وصلت لأعلى درجات التطرف وهي تكفير الأخر على أساس المذهب الدينــي وليس فقط الديانــات الأخرى(*)، وهذا التطرف العنيف تغلل عميقاً في الخطاب الديني الموجــه لمختلــف الفئات المجتمعية لاســيما أن تلــك الجماعات تصدرت مشــهد الخطاب وإعتمدتها « كخطة إستراتيجية لهدم المعتقدات الدينية الرصينة القائمة على التسامح والمفاهيم الأخلاقية العليــا التي عَــدت المنهج الفكري والتواصلي للمجتمع الأسلامي ما أدى لتشويه الخطاب الدينــي وأنحرافه بعيــداً عن أصوله وفقد أنضباطه المتــوازن ليتحول تدريجياً لأداة خطيرة لنشر التطرف ومن ثم الأتجاه لممارسة الأرهاب بمختلف أشكاله»(١١).

مــن هنا نجــد أن الخطاب الديني وأســلوب تفكيره بســبب أمية تلك الجماعات تحول لقوة فاعلة للهدم وليــس للاصلاح المجتمعي، كما أنه ساهم بدفع الشــاب العراقي نحو حواضن الجماعات الأرهابية بسبب أن المغذيات الفكرية لذلك الخطاب ملأت عقولهم بأفكار متطرفة، لا أفــكار معرفية وإبداعية فأصبح تدمير وإقصاء الآخــر المختلــف عنه لحد الموت الأســاس الذي يستندون عليه بدلاً من التعايش والتعاون المشترك لبناء دولة آمنة يستظل بها الجميع.

٣- زيادة مستوى البطالة والفقر: على الرغم مــن الخطط والبرامج التي وضعتها الحكومات المتعاقبة بعــد العام ٢٠٠٥ لتطوير الأوضاع الأقتصادية للعراق، لكن بعضها لم يحقق سوى تغييــر طفيف للأقتصــاد والبعض الأخر هو تحســين شــكلي فقط، ومع تفاقم حالة الفساد المالي والإداري في مؤسســات الدولة المختلفة وتحول العديد منها أشبه « بإقطاعيات للنخب الحاكمة مما ضاعف من حجم الفســاد وهو ما أشــار له مقياس مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ وحقق العــراق الدرجة ١٨ من بين ١٨٠ دولة وبســببه تضاعفت حدة البطالة لتصل لمستوى ٢٧,٥٪ أما الفقر فوصلــت معدلاته ٢٠,٥٪ حسب إحصائية عام ٢٠١٨-٢٠١٩»(١٢).

وبحســب الخبــراء المختصين فــي المجال الأقتصــادي أن نســبة البطالــة فــي العراق تنقسم لشــكلين الأول يرتبط بواقع الصراعات السياسية- الحزبية وتقاسم المناصب والمشاريع الأستثمارية ونجده ماثلا في المحافظات الوسطى والجنوبية، وهناك بطالة تضاعف حجم وخطر

تأثيرها نتيجة إحتلال داعش الأرهابي لها ومن بعدها سلسلة عمليات التحرير العسكري وهزيمة التنظيم، والذي أسفر عن تهديم كلي للمناطق المحررة مما فاقم حدة البطالة في محافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين وديالى، وشملت فئات جديدة لاسيما الشباب وعوائل الشهداء من كلا الجانبين المدني والعسكري لتتصاعد معدلات الفقر، ومع أنشغال القوى السياسية الحاكمة بحصد مكاسبها من عمليات الفساد المستشري، أهملت لحد كبير حقوق مواطنيها وأبسطها حقهم في العمل وتولي الوظائف العامة وبفعل الفساد الإداري تحولت لأصعب أمر يمكن إستحصاله من الحكومات، ونتيجة لذلك بدأت مظاهر الأنحراف وتحديداً بين صفوف الشباب تتعاظم للتخلص من البطالة والفقر ومثلت خطراً جديداً يهدد منظومة الأمن المجتمعي، إذ هناك من إتجه للعمل ضمن العصابات الإجرامية وتجارة المخدرات والبعض الأخر إنضم لصفوف الجماعات الأرهابية، لتتحول أجيال المستقبل لأدوات هدم المجتمع وتخريب الدولة لا بنائها، والسبب أن الأهمال الحكومي لحقوقهم وطموحاتهم دفعتهم للتطرف بالتفكير وأختيار طرق وممارسات قائمة على العنف بأشد حالاته من أجل الحصول على حقوقه الطبيعية المغيبة قسراً.

٤- هيمنة التنشئة القبلية وتقاليدها على مدنية المجتمع: أن حالة الفوضى التي واجهها عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ في مختلف المجالات، تزامن معها هيمنة التفكير والتنشئة القبلية بمضمونها السلبي على الواقع الإجتماعي، لاسيما أن « ثقافة العنف منذ نشأة تلك القبائل والعشائر عَدت جزءً من موروثها التقليدي وصنفت سلوكياتها العنيفة طبقاً للقانون العراقي بأنها أفعال مخالفة للقانون وأغلب ممارساتها تتم بتوجهات فردية تميل لأستخدام القوة المفرطة لنشر الخوف بين صفوف المدنيين وإخضاعهم لسيطرة من يمارس أعمال التعنيف»[٥١](١٣)، وكان لأمراء ورؤساء القبائل صوت مسموع وفعل رادع لمن يمارس هذه الأفعال لأنها تمثل خروجاً عن العادات والتقاليد العراقية الأصيلة، كما أن تلك النوازع كانت محدودة الفعل والتأثير على السلم المجتمعي لوجود قيادات عشائرية حكيمة وعقلانية تدرك كيفية التعامل معها، فضلاً عن أن القانون كان في أوج قوته وهيبته في حفظ النظام وردع المخالفين، هذا الحال أختلف مع التغيير السياسي وتحولت الممارسات من فردية لجماعاتية مليئة بالأفكار المتطرفة لممارسة العنف، وغزت النظام الأجتماعي وتخطت مجال الريف لتصل لمراكز المدن ومنها العاصمة بغداد.

لتهيمن الثقافة المشوهة للموروث العشائري والقبلي ذات الطابع المتطرف فكراً وممارسة على الحياة المدنية المستقرة، وأصبحت على مستوى العقل الجمعي هي المحرك الفعلي للتواصل والتفاعل مع محيطه، وأستبدلت التفكير والتعامل المدني وبما يتضمنه من قيم وعادات أخلاقية حسنة تحترم حقوق الأخرين وتحتكم بالقانون في حال أنتهاك حقوقها، أن هيمنة الموروث العشائري في المدن والمحافظات تحول لعبء كبير على التعايش السلمي للمجتمع، وعَدَ إمتداد للفوضى الأمنية التي يعاني منها،لاسيما أن مظاهر" أنتشار النزاعات العشائرية المسلحة والتي تحتكم بأمرة التفكير المتطرف لتقاليدها وأعرافها أسهمت بزيادة أعمال العنف والقتل والتهجير القسري للأفراد من مناطق سكناهم كونهم مطلوبين أو متنازعين لعشيرة ما وتفاقمت حدة سلوكهم العنيف مع قدرتهم على إمتلاك الأسلحة غير المرخصة وأستخدامها بحرية

لترويـــع حياة وأمـــن المجتمـــع"[١٤]، ونجد أن زيادة حـــالات الظلم والأعتداء على الأفراد من قبل القوى القبلية والعشـــائرية التي تتفاخر علناً بقوتها المحلية أمام ضعف قوة ســـلطة القانون والدولة، دفعت العقل الجمعي لتشـــكيك بسلطة القانون وقدرته على حمايته والدفاع عن حقوقه في حال تعرضهم لـــلأذى، وبدأ بالتعاطي مع أفكار وأفعال ذلك الموروث السلبي وكأنه حالة طبيعية وأمر واقع لينتج عنها أتســـاع مظاهر العنف المســـلح المصحوب بأفـــكار التعصب والتشـــدد للأعراف العشائرية مما أسهم بهشاشة الواقع الأمني للمجتمع.

المبحث الثاني: مسارات مكافحة التطرف العنيف لتعزيز السلم والأمن المجتمعي.

أن الحكومـــات العراقيـــة المتعاقبـــة بعد عام ٢٠١٠ بدأت تتخذ مبادرات عديدة في مختلف المجالات تهـــدف في ضوئها مكافحة التطرف العنيف(*)، إذ عَدت حالة عدم الأستقرار الأمني والسياســـي وإنعكاس أثارها السلبية على الواقع المجتمعـــي، أدت الى تعرض أفـــكاره ومبادئه وقيمه لموجات من التشويه والتغيير الفوضوي، إذ إنتشرت النزاعات العشائرية لمستويات مخيفة هددت الأمـــن الداخلي وعمقت أفكار التعصب التقليـــدي من التفكير الرجعـــي لحالة التطرف العنيف وممارســـته ضد الأخر تحت مســـمى حق العرف العشـــائري، وأيضا شـــكلت عملية هشاشـــة التواصل الفاعل بين أعضاء المجتمع الى أنتشار هذه الظاهرة بعد سلسلة مستمرة من أنتهاك الحقوق والحريات أما بســـبب الأقصاء والتهميـــش، أو بســـبب العمليـــات الممنهجة للتجاوز على حقـــوق ومكانة الأقليات من قبل بعض الأفراد أو الجماعات.

والتـــي أنتظمت كجزء من الجماعات الأرهابية ونفـــذت أجنداتهم فكـــراً أو ممارســـة وهذا ما تم رصـــده وإثباتـــه علـــى أرض الواقع ضوء إحتلال داعش الإرهابي للعـــراق، ونتيجة لهذه المعطيـــات لـــم تســـتطع تلك المبـــادرات من أمتلاك القدرة الفعلية لمواجهـــة الظاهرة والحد من مخاطرها،وبعد عمليات التحرير والأنتصار على التنظيـــم الأرهابي لداعش وجدت الجهات الوطنية المعنية بمكافحة الأرهاب والتطرف، أن إستخدام القوة العســـكرية لايكفي للقضاء على المتطرفيـــن والجماعات الإرهابيـــة لأن هناك حواضن مختلفة لنموهم وإنتشـــارهم وممارســـة تأثيرهـــم الخطير تجاه الدولة والمجتمع، كما إن المبادرات الســـابقة التي تم إعتمدها كجزء من عمليـــات مكافحة موجات التطرف لم تثمر عن نتائـــج إيجابية على أرض الواقـــع، ومنذ العام ٢٠١٨ أدركـــت تماما حجـــم وعمق تأثير هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي، ومدى الحاجة لوضع سياســـات وبرامج مختلفة تمتلك القدرة على إقتلاع جذورها والعمل أولا على تقويضها مـــن داخل فكر وســـلوك المجتمع ليتم القضاء عليها نهائيا من خارج الحدود، وبناءا على ذلك يمكن أن نحدد مسار مكافحة التطرف العنيف بإتجاهين هما:

أولا: فاعليـــة وعـــي المجتمـــع لمواجهة التطـــرف العنيف: أن غيـــاب الوعي والأدراك الفكـــري بمخاطـــر التطـــرف العنيـــف لدى المجتمع، أدى لتغلغله لأعماق فكرهم وسلوكهم لدرجـــة أن طبيعة هذه الظاهرة ســـيطرت على البنية الفكرية والممارســـات الســـلوكية، لتشوه القيم والمبادئ والعـــادات والتقاليد الإجتماعية الأصيلة التي تتميز بها الشخصية العراقية « إذ تركيبته السيكولوجية تحمل الكثير من الصفات الإيجابية كالمحبة والتســـامح والكرم الأخلاقي

وروح التعاون والمشاركة وهي جزء من موروثه الثقافي التقليدي ومترسخة في وعيه وضميره الأنساني وشكلت مؤثراً رئيسا في تفاعلاته مع الأخرين»[١٥]، وبالمقابل نجد من أبرز سلبياتها هو الميل نحو الأستعلاء والتعصب لأفكاره وأرائه لاسيما في جانبها الأجتماعي- الديني، مما جعل لغة الحوار في الوعي الفردي والجمعي لايتمتع بها إلاَّ القلة القليلة من الجيل الأول الذي ظهر مع تأسيس الدولة العراقية.

لذا كان الأغلبية من أفراد المجتمع يتعامل ظاهرياً بالتفاعل مع الأخر المختلف عنه، وبمجرد التصادم في المصالح أو الأيديولوجيات يتحول بشكل مباشر الأختلاف لخلاف، ويمارس أشكال مختلفة من العنف بسبب وجود التعصب والتطرف في كينونة تلك الشخصية ولكنه لم يكن ظاهرا ، وهنا تبرز لدينا جذور غياب ثقافة التعايش السلمي وعدم قدرة العقل الجمعي لتحويلها كجزء أساس من الثقافة التفاعلية، لتضييق فجوة الخلاف وبناء جسور من التشاركية في بيئة تتقبل التنوع والتعدد، ونجد أن الأزمات السياسية التي شهدها العراق مابعد الأحتلال حتى يومنا هذا، أنعكست مباشرة على واقعه الأجتماعي والأقتصادي وأدت نحو " التمركز على الذات وتعميق الأنقسامات الدينية والمذهبية وتنامي قوة الخارجين عن القانون وأنتشار الحركات الدينية المتطرفة الوافدة التي قادت الى نشوب أعمال العنف والأرهاب لتتحول ثقافة العنف والتطرف لثقافة مشاعة بعد أن كانت محدودة الفعل والتأثير"[١٦]، وأنتجت موجات الفوضى الخلاقة المخطط لها حالة خطيرة من الأنقسامات والتناحر ما بين أفراد المجتمع لاسيما بعد تصدر بعض الشخصيات ذات الميول المتطرفة لمشهد الخطاب المؤثر في عامة الشعب، وتزامنت مع توافد مؤثرات فكرية من الخارج أضعفت البنية الأخلاقية والقيمية العليا للعقل الفردي والجمعي وفاقمت من هشاشتها الأيديولوجيا الحزبية والمقرونة بنستولوجيا من الذكريات المؤلمة للقمع والأقصاء الذي تعرضت له مختلف فئات الشعب في مدة حكم الأنظمة السياسية السابقة، هذه المعطيات أدت دوراً في غياب الوعي وضعف الأدراك للعقل العراقي، وأسهمت بشكل مباشر بزيادة إنتشار حالة التطرف العنيف والمجاهرة بفكره أو ممارسته، إذ يعده بعضهم أحد حقوقهم للدفاع عن معتقداتهم أو مصالحهم أو وجودهم السياسي والإجتماعي، وبذلك تحول غياب المسؤولية الفردية والجماعاتية عبء جديد على الأمن المجتمعي وسلامته، لأن التطرف العنيف أصبح أحد أدوات تفاعلهم الأجتماعي بدلا من الحوار وممارسة مختلف أشكال العنف بدوافع التفكير المتطرف يتم تبريره إجتماعيا وثقافيا كونه جزء من حماية الحقوق والدفاع عنها، مما يجعلنا نفهم لماذا لم تستطع المبادرات والبرامج الحكومية المعنية بمكافحة التطرف العنيف والمصالحة الوطنية ما بين أفراد المجتمع المتعدد والمتنوع.

على الرغم أنها تضمنت العديد من الحلول الجذرية لأنهاء حالة التناحر والصراع الذي حدث منذ عام ٢٠٠٦، كما أن أغلبها تشرف عليه وتدعمه منظمات دولية وإقليمية وحتى على مستوى الدول، والتي عقدت مع الحكومات العراقية منذ العام ٢٠١٠ العديد من البروتوكولات والأتفاقيات المعنية بمكافحة الأرهاب والتطرف العنيف[*]، لكن غياب الوعي الجماعاتي وضعف الأمن الفكري لدى المجتمع بمخاطر التطرف العنيف تجاه الجميع، عُدَّ من أبرز معوقات تنفيذها ونجاحها، كما شكل التنصل من تحمل المسؤولية ومشاركتها مع

الجهات الرسمية عاملاً مضافاً لذلك التذبذب في التنفيذ الجاد، وأعاق خلق حالة من التوزان في توزيع الأدوار الدفاعية لمواجهة خطر الظاهرة، وتقوية دعائم أسس الردع الفكري والثقافي والإجتماعي لموجات التطرف، بسبب ضعف إدراك المجتمع لأهمية تحمل المسؤولية في عملية المواجهة تلك والتي لن تحدث أو تظهر نتائجها إلا عبر زيادة حجم وعيه، وتنقية أفكاره من «مظاهر التعصب والأستعلاء على الآخر وتعلم وأكتساب مهارات الحوار فكراً وسلوكاً ليتم ترسيخها ثقافياً وتصبح جزء لا يتجزأ من كينونة الشخصية العراقية ومتى ما تحولت لممارسات تفاعلية بين أفراد المجتمع يتحقق التعايش السلمي بفعل التلاحم والتجانس وتقارب وجهات النظر وتوحيد القناعات حول ما يختلف عليه» [١٧]ومع أنتشار تلك الثقافة سيتضاعف الأحساس بالمسؤولية الجماعية، ويتم نبذ العنف ويتضائل الفكر المتطرف ويزداد وعي وإدراك العقل الفردي والجمعي، بضرورة التكاتف والتشارك مع الآخرين في عملية مواجهة مخاطر ظاهرة التطرف العنيف، ويمكن أن نحدد أهم مسارات زيادة فاعلية الوعي المجتمعي وتوسيع حجم مسؤولياته بالآتي:

١- التركيز على إعادة التنشئة الأسرية والإجتماعية التي تربت عليها الأجيال سابقا، وتكثيف الجهود لأنقاذها من التشوهات التي أصابتها، بتحريرها من سيطرة موروث الأعراف القبلية بمضمونها السلبي ومن الثقافات الغريبة الوافدة اليها والتي لاتمت لموروثنا الإجتماعي العربي بشيء، لهذا من الضروري إعادة تشكيل طبيعة متوازنة للتنشئة تواكب متطلبات تطور العصر، وتحافظ على أصالة القيم والمبادئ والعادات الأخلاقية للمجتمع العراقي وتعمل على غرسها في الأجيال بأسلوب متجدد، ومتى ما تحقق ذلك سيستعيد المجتمع بمختلف فئاته العمرية قدرته على الأندماج التكاملي، عبر إنشائه من جديد بيئة توافقية قائمة على التفاعل والتعاون والمشاركة العامة للحياة لتشمل الجميع، وهنا سيتمكن الكل أفراداً وجماعات من الشعور بالمسؤولية الجماعاتية تجاه كل فرد والسعي لحمايته والدفاع عن حقوقه، لأن طبيعة العلاقات فيما بينهم قائمة أساسا على التسامح والحوار والتعايش السلمي، وجميعها لن تتحقق إلا إذ أمتلك المجتمع درجة عالي من الوعي ليدرك أن عملية إحياء هذه التنشئة ستكون قوة ردع أساسية لمواجهة التطرف على إختلاف مستوياته.

٢- ترسيخ فكرة وحدة الأنفتاح الثقافي بديلاً عن الأنتقائية الثقافية والأخيرة هي التي سادت في المجتمع منذ العام ٢٠٠٣ وسيطرت على طبيعة العلاقات الإجتماعية بشكل كبير، وعلى الرغم أن جذور هذة الأنتقائية متوغلة في طبيعة السيكولوجيا الفردية والجماعاتية لكنها في السابق كانت محددوة التأثير وإقتصرت على الجانب السياسي، أما الأن فهي شملت كل المستويات فمن يتوافق مع الآخر في الأفكار أو الأنتماء أو المصالح أو المكاسب يتم التفاعل معه، ومن لايقدم للأخر منفعة معينة لايتم التعاطي معه وتبرير ذلك على أساس الأختلاف الفكري والثقافي وحتى الديني- الطائفي، وهذا " السلوك أدى الى التباعد والأفتراق وإقامة الحروب وزرع الأوهام نحو الآخر ويظهره بصورة الخصم أو العدو مما خلق حالة من الكراهية والعداء والرغبة المستمرة بالأقصاء والتهميش والعزل وحتى الألغاء وأحيانا يصل الأمر حد التجريم طالما يتعارض مع المصالح الأنانية الضيقة"[١٨]، أما أنتشار ثقافة وحدة الانفتاح فستعمل على تقوية التكافؤ

الإجتماعي وتعطي دفعة قوية لتحصين فكر المجتمع وأمنه، لأن هذا النوع من العلاقات سيبعث رسائل مطمئنة للكل ويعزز من ثقة الأخرين مع بعضهم بعضا، ويدفعهم نحو التصدي للأشاعات والأفعال المغرضة التي تسعى لأنقسامهم وتناحرهم، وهكذا تصبح هذه الفكرة المصدر الفعلي لزيادة التفكير والوعي العقلاني وبالنتيجة ترفع من مستوى فاعلية المسؤولية الإجتماعية لمحاربة أي تفكير أو سلوك متطرف.

٣- تكوين بيئة دفاعية عقلانية التفكير والتأثير وتختص بمواجهة حالات الصراع والتنازع والخلاف بمختلف درجاته، ويكون مسببه الرئيس هو التفكير المتطرف ومن شأنها أن تهدد السلم والأمن المجتمعي، وهذا ما يشهده عراق اليوم إذ مشاهد العنف داخل المجتمع في السنتين الماضيتين من العقد الثالث تضاعفت وهناك مؤشرات توضح أن العديد من الأعمال الإجرامية المسجلة وتحديدا ما يتعلق بالنزاعات العشائرية إرتبطت بالتفكير المتطرف، ومن يتولى إدارة هذه البيئة هم نخبة المجتمع من ذوي التفكير العقلاني الرشيد على مختلف مستوياتهم الثقافية والإجتماعية ويمتلكون القدرة على تكوين إرادة مجتمعية تنصهر بداخلها كل الأختلافات ليستخرج منها رؤى متوازنة تخدم المصلحة العامة للسلم المجتمعي، وتصدرهم لهذه العملية سيسهم في تعميق الوعي والإدراك الفاعل لكيفية مواجهة خطر التطرف، وأيضا يدعم من جهود المسؤولية الإجتماعية للتعاون المشترك والبناء في تحجيم مؤثرات هذه الظاهرة، ومعنى ذلك أن مهمة القائمين على هذه البيئة هو إنشاء اليات للردع لمواجهة الفكر المتطرف تبدأ من الأسرة والحي والعشيرة والمدينة وغيرها، وتنفيذها يكون بطريقين: **أولهما إيجاد مخرجات سريعة** لأي مشكلة خلاف بسيطة وتقويض مسارها حتى لا تصل لمستوى إستخدام أعلى درجات العنف بدوافع متطرفة، وتهدد أمن المجتمع وتؤثر على خطط وبرامج الدولة لمكافحة التطرف وتضعف من مساعيها، **أما ثانيهما بناء أسس متينة لتعزيز الوعي الكامل** بمخاطر التطرف العنيف على المدى الطويل، ونجد أن وضع الحلول للقضاء على حالة الصراعات والتناحر الداخلي للمجتمع لاتكفي ولا تؤثر كآلية لأضعاف هذه الظاهرة، مالم يكون هناك حالة من الوعي المشترك الذي يوحد التفكير ليصل لمستوى واحد من فهم وإدراك تأثير التطرف العنيف على الحياة العامة ومستقبل الأجيال القادمة، وعملية «تمكين المجتمع للوصول لهذا المستوى تتم عبر تثقيف الأفراد والجماعات، وهنا يأتي دور تكوين علاقات ترابطية ذات تفاعل مستدام ما بين منظمات المجتمع المدني والممثلين عن إدارة هذه البيئة في كل مدينة أو محافظة»[١٩]، ويتم إنشاء سلسلة من الدورات والورش التثقيفية التي تمنحهم مهارات وقدرات متعددة تساعدهم على نبذ العنف والتحرر من أي توجه متطرف هذا من جهة، ومن جهة اخرى إقامة صلات تواصل تفاعلي بينها وبين مؤسسات الدولة وأبرزها التربية والتعليم والداخلية والدفاع والجهات الحكومية الأخرى المعنية بمكافحة الظاهرة، وذلك عبر دعم جهودهم الوطنية للقضاء على مظاهر الفكر المتطرف وممارسته وتذليل العقبات الإجتماعية أمامهم والمرتبطة بموروث القبيلة أو العرف الإجتماعي وتشكل أحد أبرز معوقات عدم الحصول على نتائج ملموسة للتوجهات والخطط والبرامج التي وضعتها اللجنة الوطنية العليا لمكافحة التطرف العنيف، أن وجود هذه البيئة في المستقبل القريب لن يكون فقط عامل مساعد يقدمه المجتمع للجهود

الوطنية للدولة ومؤسساتها، وأنما سيكون دليل حي لمدى فاعلية الوعي المجتمعي لحماية أمنه الفكري من مظاهر التفكير المتطرف، ومؤشر إيجابي لأرتفاع مستوى المسؤولية الأجتماعية وغزارة الثقة بالنفس والآخر وقدرتهما على حماية بعضهم بعضا، بعد أن فقدها الجميع في السنوات السابقة.

ثانيا: بناء منظومة إستراتيجية وطنية متكاملة

أن عملية مكافحة التطرف العنيف واحدة من أهم الأوليات التي تركز عليها الدولة العراقية بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، وعلى الرغم أن الأمم المتحدة أصدرت برنامجها الخاص بمكافحة هذه الظاهرة للحد من مخاطر تأثيره على الأمن والسلم المجتمعي للدول من العام ٢٠١٥، وبدأت بتنفيذه رسمياً « طبقا لقرار الجمعية العامة ذي الرقم ٢٩١/٧٠ في تموز العام ٢٠١٦ والذي أكد على على ضرورة بدء تطبيق خطط العمل التي وضعتها لمنع التطرف العنيف المؤدي للأرهاب وأوصت بأهمية أن تعتمدها الدول وبما يتناسب مع سياقاتها الوطنية وتتوافق مع التوجهات الأقليمية والدولية للتصدي لمؤثراتها على الأمن والسلم»[٢٠]، إلا أن العراق وبسبب إنشغاله بعمليات التحرير والقضاء على الجماعات الإرهابية لم يباشر بإتخاذ الإجراءات المتعلقة بتلك الخطط حتى نهاية العام ٢٠١٨، إذ تم تحديد المهام والأولويات اللوجستية ومراحل تأسيس جهة متخصصة تشرف على وضع وتنفيذ إستراتيجية مكافحة هذه الظاهرة، وبعدها أصدرت رئاسة الوزراء العراقية وبالتعاون مع مستشارية الأمن القومي قراراها بأنشاء اللجنة الوطنية العليا المعنية بذلك الأمر، وفي "حزيران العام ٢٠٢١ أعلن عن الأنتهاء من وضع تلك الإستراتيجية بشكل رسمي وفي كانون الأول من العام ذاته عقدت إتفاقية تعاون مشترك بين مستشارية الأمن القومي والمنظمة الدولية للهجرة لوضع خطط التنفيذ لمواجهة خطرها العابر للقارات"[٢١]، وركزت هذه الإستراتيجية على الكثير من التفاصيل المهمة التي تمس الواقع عبر تحديدها لجذور التطرف وأسبابه التي دفعت جماعات مختلفة من المجتمع للتأثر به أو التعاطي معه عبر الترويج له أو ممارسته، كما أنها حددت أولويات عملية المواجهة مع مخاطره وكيفية تحجيم آثارها وأمتداداته نحو الأجيال القادمة.

لكن بالمقابل نجد أنها تحتاج لوضع آليات واضحة المعالم وأكثر تحديداً لتتم عملية التنفيذ بدقة إذ لايوجد في مضمونها المعلن ما يحدد الطرق والمنهجيات الفكرية والإجرائية للتطبيق، وأكتفت بذكر الأهداف التي تسعى الإستراتيجية لتحقيقها وبشكل مقتضب، والمتضمنة لبعض الحلول الآنية لمواجهة التطرف العنيف وليس بشكل مستدام، كما نجد أنها ربطت بين التطرف العنيف والأرهاب وكأنهما مترادفان، والحقيقية أن ليس كل "تطرف يقود نحو القيام بأعمال إرهابية لأن هناك عمليات تصنف تحت مسمى الأرهاب وهي بعيدة كل البعد عن التطرف ذلك لأن دوافع الفعل الأرهابي والأنتماء لجماعاتها تختلف تماما عنها كما أن النتائج المترتبة لكليهما في ضوء التأثير والخطورة على الحياة العامة مختلفة بشكل كبير "[٢٢]، وفي الآونة الأخيرة ظهرت ممارسات إستخدم فيها العنف بأشكاله البسيطة والشديدة في الأوساط الإجتماعية ولم تكن لها علاقة بالجماعات الإرهابية لكنها نتجت بفعل التفكير المتطرف.

ومعنى ذلك أن هذه الأستراتيجية تحتاج للمزيد من الجهود لإعادة صياغتها بشكل يتناسب مع واقع المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تجتاح المجتمع العراقي وتهدد أمنه وأستقراره، ومن أجل القضاء على إستشراء هذه الظاهرة تدريجيا وليس فقط تحجيم وجودها والحد من آثارها، يجب بناء منظومة متكاملة الأبعاد ليتم تحقيق أهداف تلك الإستراتيجية، ولضمان تحقيق ذلك يجب على الحكومة واللجنة العليا المكلفة بصياغة وتنفيذ إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف أن تركز على الجوانب الوقائية وتعمل على تضمينها كحجر أساس تنطلق في ضوئه عند بدء التنفيذ لأستكمال جميع متطلباتها التكاملية، ونقصد بـ**الجانب الوقائي** هو كل فعل أو عمل يسعى الى إحتواء الآثار المضرة والناجمة عن أعمال التطرف العنيف، وذلك عبر إستخدام آليات متوازنة تجمع بين تقليص حجم أضرارها الى الحد الأدنى وبين تحقيق الأهداف المنشودة لمواجهة الظاهرة، وبهذه الطريقة سيتم دعم وتعزيز مظاهر التعايش السلمي على نطاق واسع، لذا يجب على تلك الجهات المعنية الأهتمام بشكل كبير لهذا الجانب، لكونه يتضمن نواحي عدة وتمثل سلسلة مترابطة وأساسية لضمان الوصول للنتائج الفاعلة على أرض الواقع، وأهمها هي:

١- **ناحية الأمن الفكري**(*) إذ يجب تعزيز دوره لحماية العقل المجتمعي من الأفكار الشائبة والمنحرفة التي تسهم بزيادة أنتشار ظاهرة التطرف العنيف، وغياب بيئة خصبة للأمن الفكري يعني ضعف حالة الطمأنينة والسلام الداخلي، التي من المؤكد ستقود للتشكيك بالمنظومات الفكرية أو الدينية أو الإجتماعية والقيمية مما تدفع الأخرين أما نحو الأنحراف أو التأثر بمحفزات تلك الظاهرة، أن عملية تأمين عقل الأنسان ورفع درجة أمنه لاسيما على مستوى فئة الشباب كونهم الأكثر تعرضاً لمحفزات العنف والتفكير المتطرف، يتطلب إنشاء بيئة فكرية مؤمنة لتحصين أفكارهم وتوجهاتهم السلوكية وهذه تحصل عبر تطوير مناهج التربية والتعليم العالي وبشكل يتوافق مع متطلبات تفكير الشباب المعاصر.

وفي ضوء تلك المناهج تغرس أدوات البناء الفكري المحصن وتعمل على رفع مستوى وعيهم وكلما أرتفع وأرتقى كلما أنتجت بيئة مجتمعية أكثر تحصيناً، لأن الأفكار التي غرست في عقولهم عبر البرامج والخطط التربوية ستضمن بقوة نشر ثقافة الحوار وقيم التسامح والتعايش السلمي، كما يمكن إستثمار المؤسسة التعليمية في الجامعات لأطلاق طروحات فكرية وثقافية تعمل على تنمية وتطوير مهارات الأدراك الفاعل الفردي والجماعاتي لمواجهة مخاطر التطرف ومدى تأثيره على الأمن المجتمعي، مما يرفع من حجم المسؤولية الجماعية المشتركة ما بين فئات المجتمع، وهو ما يقود نحو إعادة التكافؤ الإجتماعي ووحدة التواصل والأنتماء والولاء الوطني.

٢- **الناحية الإجتماعية والنفسية:** وهي مهمة جدا لأن المجتمع العراقي مر بأزمات طويلة منذ أكثر من عشرين عاماً، لأن «التغيير السياسي في العديد من جوانبه كان شكلياً ومايزال ولم تستطع القوى السياسية الفاعلة في الحكم من ترسيخ التجربة الديمقراطية وبالشكل الذي يضمن حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم»(٢٣)، كما أن إستمرار موجات الأرهاب وضعف سيادة القانون ووجود حواضن متطرفة بعضها بدوافع إجرامية وبعضها الأخر بدوافع طائفية دينية- سياسية، أدت لزعزعة الثقة بالقانون

وقدرتــه علــى حمايتهم وأســهمت بأضعاف روح الأمــان والألفــة بين أفــراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين الحكومــات المتعاقبة، مما ضاعف من حالة الأحباط واللامبالاة وإزدادت فجوة العلاقة التشــاركية بشــكل مفرطة لدرجة عزوفهم عن المشــاركة السياسية، ولذا إزدادت موجات التفكيــر المتطرف فــي العراق بفعل الضغوط النفســية القاسية التي عانوا منها بعد عملية التغيير السياسي، وتزامنت مع العمليات الممنهجة لإضعاف القيــم والثوابت الأخلاقية والإجتماعية.

لذا على الجهات المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية ان تتعامــل بجدية وإدراك عالي بخصوص هذا الأمر، عبر وضع مخططات شــاملة لمعالجة طبيعة تلك الأشــكاليات وإعادة ترسيخ وتعزيز منظومة القيم والمبادئ الأصيلة، وحمايتها من التشــويه والتغيير من أجل رفــع درجات حالة السكينة والأستقرار النفسي والإجتماعي، وإنتاج بيئة قوية يتشــارك فيها الجميع جهود مواجهة التطــرف العنيف بكل أنواعــه، ضمن المحيط الأصغر والأكبر وهنا ســتتحقق عملية ضبط التفكير والســلوك الإجتماعــي ونقله من حالة الإنحراف الى حالة التوزان السليم.

٣- **الناحيــة الأقتصادية** تعد من أهم الجوانب الوقائية لتحقيق نتائج فعلية للأســتراتيجية ومع زيادة حدة العاطلين عن العمل وتحديدا بين فئة الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من المجتمع العراقي، «لضعف السياسات الإقتصادية وعدم القدرة على تنمية القطاعات الإقتصادية والمالية والإستثمارية، وأنتشــار ظاهرتي الفساد المالي والإداري التي تزامنت مــع ضعف الحكومات المتعاقبة لإيجاد مخرجات تنموية فاعلة للتوزيع العادل للثروات والمــوارد»[٢٤]، هذه المعطيات جميعاً أدت لأنحراف المجتمع وبالأخص أجياله الشــبابية وحفزتهم نحو البحــث عن مصادر غير مشروعة لرفع مستواهم المعيشي وضمان مســتقبلهم، لعجز الدولة عن توفيره لينتج عنها حالــة تأزم شــديدة للثقة بقدراتهــا وإمكانياتها على توفيــر أبســط متطلبات الحيــاة، وتعد العلاقة المأزومة من أبرز معوقات تحقيق تلك الإستراتيجية لأن أرتفاع حالة التفاوت بالمستوى المعاشــي وأنعدام تكافؤ الفــرص الأقتصادية، ســاهم بشــكل خطير بظهور وانتشار التفكير المتطــرف بفعل أرتفاع حالــة الأحباط والحقد علــى الأخرين الذين حصلوا على فرص للعمل والتوظيــف ويمتلكون دخلاً ثابتــاً يبعدهم عن مآســي الحرمان والفقر، لذا من المهم جدا قبل البدء بتنفيذ أي هدف لتلك الإســتراتيجية وضع برنامج متكامل لمعالجة قضية البطالة وتخفيف حالات الفقر المستشري في المجتمع.

إن أول خطــوة لتنفيذها هــو تحديد أي المدن والمحافظات تعاني من أعلى نسبة بطالة وفقر، لأنها ســتكون الوجهة الأساسية لبدء المعالجة إذ كلمــا ارتفعت نســبهما كلما تضاعفت حالة التطرف بأشكاله المختلفة، وإنخفاض معدلات الأمن والأستقرار في تلك الأماكن مرتبط بكليهما أيضــا، لذا على الجهــات المختصة بمكافحة الظاهرة أن تعمل بجدية مضاعفة لأنشــاء بيئة إقتصادية تشــغيلية في تلك المناطق وبالتعاون مع المؤسسات المختصة بالجانب الإقتصادي والمالي، وأهم خطوة للحصول على نتائج فعلية تتمثل بإيجاد مدخلات واقعيــة لتغيير وتجديد السياسة الأقتصادية لتتوائم مع مخرجات التعليم وحاجات ســوق العمل في العــراق، كما يجب التركيز على تدريب الشــباب لأكتساب مهارات مختلفة تضاف لشــهادته التعليمية ليتمكن من مواكبة تطورات ســوق العمــل وتعطيه فرصة

الحصـــول على عمـــل، فضلا عـــن إصدار تشريعات خاصة تســـمح للعاطلين عن العمل لاسيما الخريجين الشباب الحصول على قروض ميسرة توفر لهم على الأقل حافزاً إقتصادياً لبناء حياة كريمة.

أن وضع الجوانب الوقائية هذه ضمن أعلى سلم أولويات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، ســـتجعل منها منظومة مترابطة وذات رؤية واقعية تســـعى لمواجهة الظاهرة والقضاء عليها من جذورها، وإقتـــلاع مظاهرها الفكرية والســـلوكية بشـــكل نهائي من عمق المجتمع عندها يتحقق الأمن والسلام المنشود.

الخاتمة:

أن زيادة حدة التطرف العنيف في العراق أرتبط بوجود محفزات داخلية على المســـتوى الفكري والإجتماعي والإقتصادي، كما شكلت المؤثرات الوافدة من الخارج عاملاً أخر أسهم في إنتشارها بشـــكل خطير في الســـنوات القليلة الماضية، لينعكس ســـلبياً على وأقع أمن المجتمع وتهديد إستقراره نتيجة لأنحراف تفكير العديد من فئات المجتمـــع، تبعاً لكل مؤثر وجد ثغرة محددة في تفكيره أســـتطاع عبرها من الولوج نحو عقولهم، ليتحـــول التفكيـــر المتعصب أو المتشـــدد أو المازؤم نفسياً الى شديد التطرف ولا يتوانى عن ممارسة العنف إذما ســـنحت له الفرصة لثبت وجوده أو تحقيق غايات معينة، وهذه المعطيات تزامنت مع تذبذب الخطاب والســـلوك السياسي للحكومات المتعاقبة بعد عام بســـبب ٢٠١٠، بســـبب خضوعها لمبدأ المحاصصة السياسية والأستحقاقات الحزبية الفئوية لا الصالح العام، مما جعل الإرادة السياســـية أمـــام الرأي العام ضعيفـــة ولا تمتلـــك قوة أو رؤيـــة متوازنة في الطرح والتعامـــل مع محيطها المجتمعي، لذلك ظاهرة التطرف ترسخت في عمق تفكير العقل العراقي لأنعـــدام الثقة بقدرة من يحكمون البلاد على منحهم حقوقهـــم وإحترامها وحمايتها كما إقر دستورياً.

لـــذا يجب على صانـــع القرار في الســـلطات التشـــريعية والتنفيذيـــة أن يـــدرك طبيعة تلك المحفـــزات والمؤثرات ومـــدى خطورتها على أمن المجتمع، وأن يعلم أن وضع إســـتراتيجية لمكافحـــة التطـــرف تتضمـــن مجموعـــة من الأهداف والطموحات ليســـت كافيـــة للقضاء عليها، وإنما عليه دراســـة كل المدخلات التي تحفز مظاهر التطـــرف بدقة وموضوعية لفهم وإســـتيعاب دوافعها، عندها ستصبح لديه رؤية شـــاملة عن إشكالية إنتشـــار التفكير والسلوك المتطـــرف، ويعمل على تحويلهـــا لمخرجات عقلانية ذات تأثير إيجابي تحصل بإعادة رسم وصياغة إســـتراتيجية وطنيـــة متكاملة الأبعاد وذات فاعلية منجزة على أرض الواقع، لتمكين الجهات المعنيـــة بتنفيذها من مواجهة مختلف حـــالات التطـــرف العنيف لتحجيـــم وجودها وتأثيرها الأمني، وعندها ســـيعيد العقل العراقي تفكيـــره المتوزان ويبتعد وينبذ أي توجه متطرف في القول والفعل، كما ســـتتحقق عملية ترسيخ الثوابـــت القيمية والأخلاقيـــة ويصبح الجميع يشترك في حمايتها من أي تشويه أو تغيير، وهنا ســـيتم ترميم أزمة الثقة ما بين أعضاء المجتمع وما بين المجتمع والحكومة لتنتهي حالة الصراع الفكري وتنتشـــر ثقافة الحوار والتسامح ليسود الأمن والأســـتقرار بدلا من الصـــراع والتناحر بفعل الأنحراف الفكري المتطرف.

المصادر والمراجع

العربية:

١- جلال خشـيب، دور العلوم الإجتماعية في محاربـة التطرف العنيـف، المعهد المصري للدراسات والنشر، أسطنبول، تركيا، ٢٠١٧.

٢- حسـين عبدالكريـم يعقـوب، النزاعات العشائرية العراقية، دراسة إجتماعية تداولية، بحث منشـور في مجلة آداب البصرة، العدد (٨٧)، جامعة البصرة، ٢٠١٩.

٣- ذياب البداينة وخولة الحسـن، نحو تكامل إثني عشر إنموذجاً نظرياً في تفسير التطرف، مجلة دراسـات وأبحاث، المجلـة العربية في العلوم الأنسانية والأجتماعية، عمان، الأردن، العدد ٢٦، ٢٠١٧.

٤- رباح مجيد الهيتي، السـلوكيات الفاعلة في تنميط الشـخصية العراقية، بحث منشـور في مجلة العلوم الأنسـانية، كليـة التربية والعلوم الأنسـانية، جامعة بابل، مج٢٣، العدد الأول، ٢٠١٦.

٥- عادل عبدالحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق، تحديات وفرص، مؤسسـة فريدريش إيربـت، المملكـة الأردنية الهاشـمية، ط١، ٢٠٢٠.

٦- عبد الحسـين شـعبان، الهوية والمواطنة، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، لبنان،ط١، ٢٠١٧.

٧- فتحي الجراي، من أجل إستراتيجية عربية لمكافحـة التطـرف العنيف والفكر المتشـدد ومعالجـة أثارهما، المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ط١، ٢٠٢٠ .

٨- لقمان عبدالرحيم الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للحوار، ط١، بيروت، ٢٠١٩.

٩- محمـد صالح شـطيب، النظام السياسـي وإشـكالية التعددية الثقافية فـي العراق، مجلة دراسـات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٢، ٢٠١٨.

١٠- ممـدوح صابـر أحمـد، أحمـد صابر الشركسـي، التطـرف الإجتماعـي وعلاقته بالأفكار اللاعقلانية، بحث منشـور في مجلة الدراسـات العربية، عـن رابطـة التربوين العرب، مـج ٨، العـدد ٤، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩.

الأنترنيت:

١- تقرير المؤتمر التنسيقي الأول لمتابعة تنفيذ الأستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الأرهـاب، ٢٠٢١، على الموقع الرسمي للجنة الوطنية www.nccve.gov.iq

٢- الدليـل المرجعـي لوضع خطـط العمل الوطنيـة والأقليمية لمنع التطـرف العنيف، مكتب مكافحة الأرهاب الأمم المتحدة، الطبعة الأولـى ، ٢٠٢٠، على الموقـع الألكتروني www.unodc.org

٣- الصفحة الرسمية لمستشارية الأمن الوطني العراقي على الموقع الألكتروني www.nsa.gov.iq

الأجنبية:

1- Celine Monnier & Abdelaziz Ghanem, Ibrahim Zaim, Waseem Natem and Nilab Hassani, The Prevention of

Radicalization Leading To Violence, International Centre for the Prevetion of Crimem Canada,2017.

2-Marc Sommers, Youth and The Field of Countering Violent Extremism, Promundo, Washington DC,2019.

3- Neil Macfarlane, Human Security &UN, Endian University,2006.

4- Tahir Abbas, Countering Violent Extremism, Bloomsbury Publishin, UK, 2021

الهوامش

1- Marc Sommers, Youth and The Field of Countering Violent Extremism, Promundo, Washington DC,2019, p8-9

2- The Prevention of Radicalization Leading To Violence, Celine Monnier & Abdelaziz Ghanem, Ibrahim Zaim,Waseem Natem and Nilab Hassani, International Centre for the Prevetion of Crimem Canada,2017, p12-14

3- Marc Sommers, Youth and The Field of Countering Violent Extremism, op-cit , p43-46

4- The Prevention of Radicalization Leading To Violence, op-cit, p34-37

٥- ونجد نشـاط هـذه الجماعـات المتطرفة قد تمركز في النمسـا والسويد وبلجيكا والمانيا وفرنسـا بشـكل واضح للعيـان، إذ يواجه المسـلمون تهديـدات ومضايقات مسـتمرة تصل لحد تهديد حياتهم أو تعرضهم للموت أحيانا للمزيد من التفاصيل ينظر

Tahir Abbas, Countering Violent Extremism, Bloomsbury Publishing, UK, 2021, 71-72

٦- يمثـل هـذا النـوع أعلى درجـات التطرف وأخطره تأثيرا ونجد أن طبيعة هذا الخلاف لايتواجـد فقط فـي مناطقه الأصليـة وأنما يمتد تأثيره حتى في البلدان التي يعيش فيها الأقليات الدينية لاسـيما المسلمين لمزيد من التفاصيل ينظر

Ibid, p79-82

7- Marc Sommers, Youth and The Field of Countering Violent Extremism, op-cit ,p80- 81

٨- ينظر فتحي الجراي، من أجل إسـتراتيجية عربية لمكافحة التطـرف العنيف والفكر المتشدد ومعالجة أثارهما، المنظمة العربية للتربيـة والثقافة والعلـوم، تونس، ط١، ٢٠٢٠، ص٢٣-٢٤

٩- ينظـر ممدوح صابر أحمـد، أحمد صابر الشركسـي، التطرف الإجتماعي وعلاقته بالأفكار اللاعقلانية، بحث منشور في مجلة الدراسـات العربية، عن رابطة التربوين العـرب، مج ٨، العدد ٤، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ص ٨١٣

١٠- هـو مصطلح يسـتخدم للتعبير عن ذوي الميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري غير النمطـي أو المتسلسـل طبيعياً وهذا المصطلح يمثل الدلالة المشتركة والجامعة

لـــكل الثقافـــات والحـــركات الأجتماعية والسياســـية الداعمة لحقوق من ينتمي لهذا المجتمع للمزيد ينظر

The Prevention of Radicalization Leading To Violence, op-cit, p97-100

١١- ينظر عادل عبدالحمزة ثجيل، السياســة والأمن فـــي العراق، تحديـــات وفرص، مؤسسة فريدريش إيربت، المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، ٢٠٢٠، ص٧

١٢- يعتقـــد الأفراد من المذاهب الأســـلامية و الذين يتبنون فكـــراً غير معتدل ويميل نحـــو التطـــرف أن أي شـــخص يخالف أرئهم وتوجهاتهم هو غير مقبول بالنســـبة لهم كما يمنحون أنفســـهم حق محاســـبتهم وتتفـــاوت درجـــات ذلك الحســـاب الا أن اخطرها هو مسألة تكفيرهم، للمزيد ينظر جلال خشـــيب، دور العلوم الإجتماعية في محاربة التطرف العنيف، المعهد المصري للدراســـات والنشـــر، أســـطنبول، تركيا، ٢٠١٧، ص٦-٨

١٣- ينظر فتحي الجراي، من أجل إستراتيجية عربية لمكافحة التطـــرف العنيف والفكر المتشـــدد ومعالجة أثارهما، مصدر ســـبق ذكره ، ص ٢٥- ٢٧

١٤- ينظـــر عادل عبدالحمزة ثجيل، السياســـة والأمن فـــي العراق، تحديـــات وفرص، مصدر ســـبق ذكـــره، ص٨، ولمزيد من التفاصيـــل يراجع محمد صالح شـــطيب، النظام السياســـي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥

١٥- ينظر حسين عبدالكريم يعقوب، النزاعات العشـــائرية العراقيـــة، دراســـة إجتماعية تداوليـــة، بحث منشـــور فـــي مجلة آداب البصـــرة، العـــدد (٨٧)، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص٨-١١

١٦- المصدر السابق، ص١٨-٢٠

١٧- أولى هذه المبادرات كانت عبر تأسيس ما عرف الهيئة الوطنية لمشـــروع المصالحة الوطنيـــة والحوار الوطنـــي العام ٢٠٠٦، ومشـــاركة العراق كجـــزء من خطة عمل الموســـومة من أجل منع التطرف العنيف مـــن قبل الجمعيـــة العامة للأمـــم المتحدة العام ٢٠١٥، ومشـــروع دعـــم المصالحة المجتمعيـــة المتكاملة الذي أطلقته رئاســـة الوزراء بالتعاون مـــع الأمم المتحدة العام ٢٠١٧، لمزيد مـــن التفاصيل ينظر تقرير المؤتمـــر التنســـيقي الأول لمتابعـــة تنفيذ الأســـتراتيجية الوطنيـــة لمكافحة التطرف العنيـــف المؤدي الى الأرهـــاب، ٢٠٢١، علـــى الموقـــع الرســـمي للجنـــة الوطنية www.nccve.gov.iq

١٨- ينظـــر رباح مجيد الهيتي، الســـلوكيات الفاعلة في تنميط الشخصية العراقية، بحث منشـــور في مجلة العلوم الأنســـانية، كلية التربيـــة والعلوم الأنســـانية، جامعة بابل، مج٢٣، العـــدد الأول، ٢٠١٦، ص٣٩٥-٣٩٦

١٩- ينظـــر ربـــاح مجيد الهيتي، الســـلوكيات الفاعلـــة فـــي تنميط الشـــخصية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٧

٢٠- أبرزهـــا على الصعيـــد الدولي المنظمة الدوليـــة للهجرة وعلـــى الصعيد الأقليمي الأتحـــاد الأوروبي وبرنامجها ســـترايف جوفينيل الخاص بمنـــع العنف والتطرف

لمزيد من التفاصيل ينظر الدليل المرجع لوضع خطط العمل الوطنية والأقليمية لمنع التطرف العنيف، مكتب مكافحة الأرهاب الأمم المتحدة، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠، على الموقع الألكتروني www.unodc.org، ص ٣-٥

٢١- ينظر لقمان عبدالرحيم الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للحوار، ط١، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٠-٢٤

٢٢- ينظر عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،ط١، ٢٠١٧، ص٢٣

٢٣ - ينظر لقمان عبدالرحيم الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٧

٢٤ - ينظر الدليل المرجعي لوضع خطط العمل الوطنية والأقليمية لمنع التطرف العنيف، مصدر سبق ذكره، على الموقع الألكتروني www.unodc.org، ص١٠

٢٥- للمزيد من التفاصيل حول بنود هذه الأتفاقية يمكن مراجعة الصفحة الرسمية لمستشارية الأمن الوطني العراقي على الموقع الألكتروني www.nsa.gov.iq

٢٦ - ينظر ذياب البداينة وخولة الحسن، نحو تكامل إثني عشر إنموذجاً نظرياً في تفسير التطرف، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الأنسانية والأجتماعية، عمان، الأردن، العدد ٢٦، ٢٠١٧، ص٥-٢٧ - هو يمثل حالة الشعور والأطمئنان والسلام عند القيام بجميع الأنشطة والتدابير المشتركة بين السلطة والمجتمع لحماية الجميع من أي أنحراف فكري أو عقائدي أو نفسي أو أنحراف السلوك والأفكار بعيدا عن الثوابت القيمية التي من شأنها أن تقود الى تهديد الحياة الأنسانية أو تشويه طبيعتها الفطرية أو هلاكها، للمزيد ينظر

١٢٧-Neil Macfarlane,op-cit, p١٢٤

٢٨ - ينظر عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣-١٥٤

٢٩ - ينظر لقمان عبدالرحيم الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية،مصدر سبق ذكره،ص١٠٩-١١٠

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن مدى حجم وتأثير التطرف العنيف بمختلف أشكاله على منظومة الأمن المجتمعي في العراق، والبحث في طبيعة المحفزات والمؤثرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في ترسيخ هذه الظاهرة، وأدت لإنحراف التفكير لدى أفراد المجتمع وتحديداً الأجيال الشبابية، ودفعت لتبني أفكار وسلوكيات متطرفة هددت حالة التعايش السلمي التي تميز بها العراقيين فيما مضى، أن أنتشار قوة هذه الأفكار والممارسات أسهمت بزيادة قوة سيطرة المتطرفين على إختلاف توجهاتهم، مقابل تراجع قوة القانون وقدراته في الحد من تأثيرهم على الأمن الداخلي، لذا تعد مسألة القضاء على مظاهر التطرف العنيف أمراً ضرورياً، لكنه يتطلب وجود إرادة سياسية قوية وأكثر عقلانية وإتزاناً،

ومدعومــة مجتمعيــاً عبــر مشــاركة المجتمع للمســؤولية الجماعية لمكافحة هذه الظاهرة إلى جانب الدولة ومؤسساتها المعنية بهذا الشأن، أن عملية تضافر الجهود الرســمية وغير الرسمية وبمشــاركة فاعلة من قبل المنظومة المجتمعية سيقود نحو نجاح الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطــرف العنيف ويعزز مــن أواصر التجانس الإجتماعــي ويرســخ لغــة الحــوار والتعايش السلمي بشكل مستدام.

Abstract

The research aims to reveal the extent and impact of violent extremism in its various forms on the societal security system in Iraq, and to know the nature of the internal and external stimuli and influences that contributed to the consolidation of this phenomenon, and led to the perversion of thinking among members of society, particularly the younger generations, and prompted the adoption of extremist ideas and behaviors that threatened the state of peaceful coexistence. What distinguished Iraqi society in the past is that the spread of the power of these ideas and practices contributed to the increase in the strength of extremists' control over their different orientations, in return for the decline in the strength of the law and its capabilities in limiting their influence on internal security; Therefore, the issue of eliminating the manifestations of violent extremism is necessary, but it requires a strong, rational and balanced political will, supported by the community through the community's participation in the collective responsibility to combat this phenomenon along with the state and its institutions concerned in this regard. It will lead towards the success of the national strategy to combat violent extremism, enhance social cohesion, and establish the language of dialogue and peaceful coexistence in a sustainable manner.